IDB.40/9-PBC.28/9

Distr.: General
29 March 2012
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية
الدورة الأربعون
فيينا، ٢٠-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

لجنة البرنامج والميزانية
الدورة الثامنة والعشرون
فيينا، ٢٥-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
حشد الموارد المالية

حشد الموارد المالية

تقرير من المدير العام

هذا التقرير مقدَّم استجابة للتكليف الوارد في المقرَّر م ت ص-٢٥/م-٥، الذي طُلب فيه إلى المدير العام أن يقيم حوارا مستمرا مع الدول الأعضاء من أجل مواصلة العمل المشترك على حشد الموارد بخطى نشطة. وهو يُبيّن أيضاً الأولويات المواضيعية والتقدّم المحرز في إقامة الشراكات وحشد الموارد المالية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أوّلاً- مقدِّمة	١-٣	٢
ثانياً- مجال التركيز المواضيعي	٤-٦	٢
ثالثاً- التوقّعات بشأن حشد الموارد	٧-٨	٣
رابعاً- الاعتبارات الرئيسية في وضع برامج فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	٩-١١	٤
خامساً- الإجراء المطلوب من اللجنة اتّخاذه	١٢	٥

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

190612 V.12-52216 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أوَّلاً- مقدِّمة

١- هذا التقرير مقدَّم استجابة للتكليف الوارد في المقرَّر م ت ص-٢٥/م-٥، الذي طُلب فيه إلى المدير العام أن يقيم حوارا مستمرا مع الدول الأعضاء من أجل مواصلة العمل المشترك على حشد الموارد بخطى نشطة. وقُدِّم هذا التقرير المعدّ عن التقدّم المحرز في هذا الشأن إلى المجلس عن طريق اللجنة. وينبغي النظر فيه مقترنا بالفصل الثاني من التقرير السنوي لليونيدو لعام ٢٠١١، الذي يتضمّن معلومات عن حشد الموارد المالية لتلك السنة.

٢- ونظرا لمحدودية إمكانية تمويل أنشطة التعاون التقني من ميزانية اليونيدو العادية، على النحو المحدَّد في الدستور، فلا بدَّ من حشد أموال من خارج الميزانية من أجل تنفيذ خدمات اليونيدو. وكما هو مبيَّن في التقرير السنوي لعام ٢٠١١، استمر خلال العام التزايد في كمِّ الأموال المحشودة من خارج الميزانية زيادة سريعة، لتبلغ ٢٣٠ مليون دولار (بما يشمل صافي التغيُّر في حجم المدفوعات المقبلة المستحقة بموجب اتفاقات موقَّعة)، وليبلغ صافي الأموال المتاحة للتنفيذ ٢٤٧,٥ مليون دولار. ويمثِّل كلا المبلغين أكبر كمٍّ حقّقته المنظمة حتى الآن.

٣- وكما أشير في السنوات السابقة، ظلَّت الاستثمارات المتعلقة بإنشاء حافظة مشاريع يموّلها مرفق البيئة العالمية تعود بنتائج إيجابية مع بلوغ قيمة المشاريع الموافق عليها ٧٢,٥ مليون دولار، مقارنةً بالرقم القياسي السابق الذي تحقَّق في عام ٢٠٠٩ وهو ٤٣,٣ مليون دولار. كما وصل التمويل من لدن بروتوكول مونتريال إلى مستوى قياسي وهو ٧٦,٤ مليون دولار. وتجاوز التمويل الوارد من مصادر حكومية عبر مجموعة مختلفة من القنوات مبلغ ٩١ مليون دولار. وما زالت المفوّضية الأوروبية أكبر جهة مانحة منفردة في هذه الفئة.

ثانياً- مجال التركيز المواضيعي

٤- يُنظر إلى التركيز على الأولويات المواضيعية الثلاث وما يصاحبه من جهود مستمرة لتعزيز الخبرة الفنية والظهور الإعلامي في تلك المجالات على أنه الأساس الذي يقوم عليه الأداء القوي في حشد الموارد. ومن الواضح أن المزايا النسبية الناتجة عن هذا الطابع التخصُّصي في المجالات الثلاثة التي تواصل استجابتها للشواغل العالمية هي التي تعمل على اجتذاب مزيد من التمويل. يُضاف إلى ذلك أن الاهتمام المتجدّد بالقطاعات الإنتاجية، الذي يُعتبر مقوِّماً حاسماً للتغلّب بأسلوب مستدام طويل الأجل على الفقر الذي ما زال متفشِّيا، سوف يفضي إلى تزايد تمويل أنشطة اليونيدو.

٥- ومن المتوقّع، في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، أن يفضي انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) ونشاط مبادرة الطاقة المستدامة للجميع إلى تعزيز الاهتمام بموضوع البيئة والطاقة الذي توليه اليونيدو أولوية. لذا يُنتظر أن يظلّ التمويل في هذا المجال عند المستوى القياسي الذي تحقَّق في عام ٢٠١١.

٦- وستواصل المنظمة تعزيز قدراتها وموقعها في هذه المجالات المواضيعية الثلاثة ذات الأولوية. وستواصل أيضاً إقامة شراكات مع منظمات لها ولايات ومهارات مكمّلة، وتطوير خبراتها الفنية وأدواتها اللازمة للاستمرار في تحسين الخدمات التي تقدِّمها إلى الدول الأعضاء وزيادة تحقيق النتائج المنشودة.

ثالثاً- التوقّعات بشأن حشد الموارد

٧- حسبما ورد في التقرير السنوي لعام ٢٠١١، ما زال وضع التمويل العام متيناً ومتنوِّعاً. فبالإضافة إلى ١٧ جهة مانحة يتبرّع كل منها بأكثر من مليون دولار، يشكِّل التمويل من الصناديق المتعدِّدة الأطراف وكذلك الصناديق الاستئمانية المتعدِّدة المانحين أساساً سليماً للتمويل مستقبلاً. وما زالت المسألتان اللتان تثيران القلق، كما أشير إلى ذلك في السنوات السابقة، هما اشتراط بعض الجهات المانحة وكذلك مرفق البيئة العالمية التمويل المشترك للمشاريع، ومحدودية توفُّر الأموال التي يمكن لليونيدو أن تخصِّصها للبرامج. وهاتان المسألتان لهما تأثير بالغ على إمكانية الاستجابة السريعة لطلبات المساعدة فضلا عن تأثيرهما على مرحلة تصميم المشاريع والبرامج. أما بالنسبة للمسألة الأخيرة، فإن الموارد الناتجة عن تخلّي الدول الأعضاء عن حصتها في أرصدة الاعتمادات غير المنفقة لصالح الصناديق الاستئمانية المواضيعية والخاصة بأمريكا اللاتينية والكاريبي توفِّر أساساً مهمًّا للتمويل لكنه أساس محدود النطاق. لذا فإن تقديم مساهمات إضافية إلى تلك الصناديق الاستئمانية سيكون له تأثير فعَّال للغاية.

٨- وفيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية المتعدِّدة المانحين التي قدَّمت نحو ٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ وما يقرب من ١٥ مليون دولار في عام ٢٠١١، فإن التوقّعات بشأنها مختلطة. فمن المرتقب، للأسف، أن يتناقص التمويل الوارد من صناديق "توحيد الأداء" حيث تبدو التوقّعات بالنسبة لهذه الصناديق القائمة على المستوى القطري في نحو ٢٠ بلداً أقلّ إيجابية مما كانت عليه فيما مضى. وبالمثل، فإن الأموال المتبقّية لصرفها في إطار الصندوق الخاص بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية محدودة للغاية. ومن الناحية الأخرى، فإن التمويل

من مختلف الصناديق الاستئمانية المعنية بما بعد الأزمات والصندوق الاستئماني للأمن البشري وصناديق بناء السلام يعبِّر على ما يبدو عن تزايد الاهتمام بأنشطة اليونيدو.

رابعاً- الاعتبارات الرئيسية في وضع برامج فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

٩- فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سيتواصل إيلاء الأولوية في وضع البرامج وتخصيص الأموال المتاحة للمنظمة للمجالات التالية: (أ) المشاركة في البرامج المشتركة، ولا سيما في البلدان التي يقتضي فيه اتِّباع نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" تحقيق التكامل بين الأنشطة على نطاق منظمة الأمم المتحدة ككل، وكذلك في الأنشطة الأخرى المشتركة بين الوكالات؛ و(ب) المشاريع والبرامج المواضيعية (دون) الإقليمية التي تُنفَّذ في إطار المواضيع المحورية ذات الأولوية المذكورة أعلاه؛ و(ج) المشاريع المستقلة ذات الأولوية.

١٠- ومن حيث المجالات المواضيعية، يُتوقَّع أن تتمثَّل مجالات النمو في المبادرات المنفَّذة في مجالات الأنشطة الزراعية/الغذائية والأعمال التجارية الزراعية، والحصول على الطاقة (المتجدِّدة)، فضلا عن مجالات البيئة وتغيُّر المناخ وبناء القدرات التجارية، على كلا المستويين القطري ودون الإقليمي.

١١- أما من حيث التوزيع الجغرافي، ستظلّ لأقل البلدان نموّا وأفريقيا أولوية عامة. بيد أنه، وبخاصة في مجاليْ البيئة والطاقة وتغيُّر المناخ، وكذلك في مجال بناء القدرات التجارية، سترمي البرامج المركَّزة الهدف على وجه التحديد إلى الوفاء بمتطلبات البلدان النامية الأكثر تقدُّماً.

خامساً- الإجراء المطلوب من اللجنة اتّخاذه

١٢- لعلَّ اللجنة تودّ أن تنظر في توصية المجلس باعتماد مشروع المقرَّر التالي:

"إن مجلس التنمية الصناعية:

"(أ) يحيط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.40/9-PBC.28/9؛

"(ب) يقرِّر تخويلَ المدير العام سلطة الموافقة على المشاريع المراد تمويلها في إطار صندوق التنمية الصناعية في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ وفقا للأولويات المحدَّدة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ٢٠١٠-٢٠١٣ (IDB.35/8/Add.1) وبصيغتها المعدَّلة في سياق

استعراض منتصف المدَّة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ (الوثيقة IDB.39/8*)؛

"(ج) يشجِّع الدولَ الأعضاءَ وسائرَ الجهات المانحة على زيادة تبرّعاتها إلى اليونيدو؛

"(د) يشجِّع أيضا جميعَ الجهات المانحة على النظر في التبرّع بأموال قابلة للبرمجة، خصوصا لتمكين اليونيدو من الإسراع في الاستجابة لطلبات تقديم المساعدة ووضع أنشطتها البرنامجية وتنفيذها على نحو فوري ومنسَّق؛

"(هـ) يطلب إلى الدول الأعضاء أن تنظر في التبرّع إلى اليونيدو لتمكينها من التعاون مع مصادر التمويل التي تشترط التمويل المشترك، وذلك إمّا بالمساهمة في الصناديق الاستئمانية المخصّصة وإمّا بتقديم تمويل مخصّص الغرض على المستوى القُطري أو العالمي؛

"(و) يشجِّع كذلك حكومات البلدان المستفيدة على الاضطلاع بدور فعّال في مشاطرة اليونيدو مسؤولية حشد الأموال للأنشطة ذات الأولوية المعدَّة بصورة مشتركة، ويشجعها تحديداً على أن تأخذ زمام المبادرة في استبانة الأموال المتاحة على المستوى القطري وسبل الوصول إليها، بما في ذلك فرص تقاسم التكاليف المحلية، والأموال المقدَّمة من الجهات المانحة ثنائياً والصناديق الاستئمانية المتعدِّدة المانحين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وكذلك سائر مؤسسات التمويل الإنمائي؛

"(ز) يوصي الدول الأعضاء بشدَّة بأن تتعاون مع المنظمة وتدعمها في جهودها الرامية إلى تطوير وترويج برامجها ومبادراتها في سياق التنمية الدولية، وخاصةً من خلال المؤتمرات الدولية وغيرها من أشكال التحاور، بغية ضمان الإلمام جيدا بهذه المبادرات والاعتراف بوثاقة صلتها بأهداف التنمية الدولية وإتاحة ما يلزمها من الموارد."